

دائمة وفي القضاء ضرر دائم لعسر القيام بحكمه ان بناشائش
عتر قاض نصادف المثلين والاروي في جانب الغير فقال اهدى الاخر تقدم
فتقدم وشم قدميه فقال قدما ان لم يعص الله فقل له تقدم فتقدم
وشم ركبتيه فقال ركبتان لم يعص الله فقل له تقدم فتقدم
وشم فرجه فقال فرج لم يعص الله فقل له تقدم فتقدم وشم
بطنه فقال بطن لم يعص الله فقل له تقدم فتقدم فشم قلبه
وقال قلب لم يعص الله فقل له تقدم فتقدم وشم اذنيه
فقال لم يعص الله فقل له تقدم فتقدم وشم اذنيه وسكنت فقال
له لم يسكت فقال ان باذنه لنت ابا صغاريه لاحد الضميرين اكثر من
الاخر فامر بضربه فضربه صدمة بشي معه فاشتعل انعر ضاراه
ادرك لها النباش خسره فخرج ثابرا ونا اصبح اخيرا القاضي
المروي فاسره بالجلوس معه ورتب له سياه وصار كلما اتاه فعيان
قال له اجرب بما رايت قبل سياهي كلامها الاسوي بيضها فيه عسي
ان لا يصيبني مثل ما اصاب من كان قبلي ثم استدرجها فقل له منقل
من الجهتين لرفع ما يدعهم من انزاله ليزله من الامام مطلقا
فقال **ولكن لا يعزل القاضي بعزله** الجاصل من الامام
الذي ولاه او غيره **لغير صلحته** شرعه قال الحارثي فلو
عزله لا يصلحته فالمقل انه لا يعزل اه ولفظ الحارثي كما في الخط
وان لم يجد الامام الامن هودونه فلا يعزله فان عزله فلا ينفذ عزله
قال ابن عرفة عفته قلت في عدم نفوذ عزله نظر لانه يودي
الي نفوت وليته غيره فيودي ذلك الي تعطيل احكام المسلمين
افاده المتأني لكن سيات انه يجوز تولى منعه مستقلا بلا
واحد فلا يلزم من عدم نفوذ عزله الاول لعزله للمخالف فلا
يودي ذلك الي تعطيل احكام المسلمين واجاب في مشور الشروع على
تنظيم الملازمة بان المولى يصير قاضي ضروري فتشذ احكامه

للضرورة

للضرورة وانما هذا ايمان للحكم عند استقامة الامور ومفهوم لغير
مصلحة ان عزله لمصلحة كون غير واقعي منه واحكم واصلاح او
لنقله لبلد اخر او غير ذلك يستفاد ويجوز ابتداء او مثل المصلحة
درء الغسنة وانراد بالحوار الاذن الصادق بالوجوب ولا يجوز
للامام اونايبه عزله القاصي المشهور باعد الله عن ذلك التوقي
وان تعددت من غير كشف عن حاله ويجوز عزله غير المشهور
بمجردها وقد عزل عمر رضي الله تعالى عنه سعيا بالثبكية وهو
احد العشرة المشتهرين بالجنة ويجب على الامام ان عزله العدل
لمصلحة ان يبريه عن الخط كما فعل عمر بن عبد حميد بن حنة
حيث قال ان سخطوا امير المؤمنين فقال لا ولكن وجدت
اقوي منك فقال ان عزلك لي يعيسى فاجبر الناس بعد ذلك ففعل
واما المعزول عن سخط فينبغي للامام اظها رجحته للناس
ليالي في عليهم بعد ذلك **ولزمه** اي العدل المستوفى لباقي شروط
العقضاء قبول تولية الامام اونايبه **له ان ترتب على عدم الالية**
امر ممنوع كضاع حق او فتنة بين المسلمين ظاهر ولو لم يتفرد
بشر وطه وهو كذلك **فيطلبه** اي العقضاء المستوفى لشروطه الذي
يجب في ترتيب التمسوع على عدم ولايته وجوبا ما لم يكن الطلب يدفع مان
والا فالظاهر انه لا يجوز له بدله ان تكون المنسوية المستتبعة على عدم
ولايته اشد من دفع المال والاجاز دفعه ان تكا بالاخف الضرر
قاله سنك وقال السنائي قال ابن سروق يجب عليه الطلب اذا
لم يكن بماله او طريق ومن ينهه فقالوا ولو لم قال الخط انظر
اذ اقبل بلزمه الطلب فطلب يمنع من التولية الا بعد مال
فهل يجوز له بدله والظاهر انه لا يجوز لانهم قالوا انما يلزمه
القبول اذا اتفق اذ كان يمان عليه على الحق ويكاف المال في العقضاء
من اول الباطل الذي لم يعن علي تركه ويجرم عليه حينئذ وقد